مجلة البحوث القانونية والاقتصادية
JOURNAL OF LEGAL AND ECONOMIC RESEARCH
المجلد: 9 العدد: 1 الشهر: 1 السنة: 2026
ص.ص1201 1218

تنفيذ الأحكام القضائية المدنية في ضوء الوسائل الالكترونية
Enforcement of Civil Judgments in Light of Electronic Means

ط.د. عمرون محمد[1]
كلية الحقوق- جامعة عين تموشنت- بلحاج بوشعيب
mohammed.amroune@univ-temouchent.edu.dz
مخبر الأسواق، التشغيل، التشريع والمحاكاة في الدول المغاربية

أ.د. مهداوي محمد صالح
كلية الحقوق- جامعة عين تموشنت- بلحاج بوشعيب
mohammed.mehdaoui@univ-temouchent.edu.dz
مخبر الإنتماء

تاريخ الاستلام: 13-11-2025	تاريخ القبول للنشر: 11-12-2025

ملخص

بإصدار قانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة مرفق العدالة الذي يهدف إلى تكريس نظام التقاضي الإلكتروني في كل من القضاء العادي والإداري ومع تعديل قانون الإجراءات المدنية والإدارية سنة 2022، يهدف بتفعيل نظام التقاضي الإلكتروني والذي بموجبه يمكن إتمام جميع مراحل الدعوى بالطريق الإلكتروني بدءا من رفع الدعوى إلى غاية صدور الحكم وتنفيذه، صار لزاما بعدها وضع نظام تشريعي لتنفيذ الأحكام القضائية المدنية منها إلكترونيا تطويرا للمنظومة القضائية في الجزائر وخلق مرفق فضائي جديد يسارع في منح كل ذي حق حقه عن طريق وضع آليات تشريعية والكترونية حديثة تسرع من وتيرة عملية التنفيذ، ولن تحقق هذه الغاية إلا بالاستغلال الأمثل للوسائل الإلكترونية وفق الإطار المسموح به قانونا شكلا ومضمونا تجسيدا فعليا لدولة القانون وتعزيز للأمن القانوني في المنظومة القضائية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: الأحكام القضائية المدنية؛ الوسائل الإلكترونية؛ السند التنفيذي؛ إعلان؛ السند.

Abstract

With the issuance of Law No. 15-03 concerning the modernization of the justice system, which aims to enshrine an electronic litigation system in both ordinary and administrative courts, and with the amendment of the Code of Civil and Administrative Procedures in 2022, the goal is to activate this electronic

[1] ط.د عمرون محمد

litigation system. This system will allow all stages of a lawsuit, from filing the case to the issuance and execution of the judgment, to be completed electronically.

Consequently, it became imperative to establish a legislative system for the electronic execution of civil judicial judgments, in order to develop the judicial system in Algeria and create a new judicial service that expedites the process of granting every right-holder their due. This will be achieved through the implementation of modern legislative and electronic mechanisms that accelerate the pace of execution. This objective can only be realized through the optimal utilization of electronic means within the legally permissible framework, in terms of both form and content, thereby effectively embodying the rule of law and enhancing legal security within the Algerian judicial system.

Keywords: Civil judicial judgments; Electronic means; Enforceable instrument; Declaration; Instrument.

مقدمة:

مع ظهور الوسائل الالكترونية الحديثة في مجال التقاضي الالكتروني صار لزاما أن يشمل هذا التطور تنفيذ الأحكام القضائية ولو بصفة جزئية حتى يتمكن المحكوم له من تنفيذ محكمة بأسرع وقت ممكن عبر مساهمة الوسائل الالكترونية في هذا الشأن بالقدر الذي يسمح به الأمر وذلك و بالشكل القانوني الصحيح.

إذ يعتبر التنفيذ هو المرحلة النهائية في عملية التقاضي وإنهاء العلاقة بين الدائن والمدين، وهو التجسيد المادي للعدالة والقانون بالنسبة للرجل العادي؛ وفي سبيل تعزيز ذلك اتجهت بعض التشريعات العربية والغربية هذا المنحى واعتمدت في تشريعاتها على الكترونية التنفيذ للأحكام القضائية المدنية على غرار المشرع الفرنسي والمشرع الإماراتي دون مساسها بجوهر التنفيذ التقليدي بل تطوير وتكييف جديد لإجراءات التنفيذ في منظوماتها التشريعية.

ولعل المشرع الجزائري سينهج نفس المنهج مستقبلا بعد اعتماده على التقاضي الالكتروني في خطوة أولى منه لتطوير منظومته القضائية من خلال إصداره القانون رقم 15-03 المتعلق بعضوية مرفق العدالة الذي يهدف إلى تكريس نظام التقاضي الالكتروني، فالسير في إجراءات تنفيذ الأحكام باستعمال الوسائل والطرق الالكترونية والرقمية الحديثة، صار ضرورة حتمية للمشرع الجزائري وحتى اغلب التشريعات الأخرى لما له من أثار ايجابية في عملية تنفيذ الأحكام القضائية

وارتقاءً بمستوى خدمة تنفيذها وتبسيطها لإجراءات التنفيذ استدامة للجهاز القضائي وفاعليته دون التركيز على عيوب هذا النظام مقارنة بكل مميزاته الايجابية مع مراعاة مبدأ المشروعية في تنفيذ الأحكام القضائية إلكترونيا ووصمها بضمانات تحرص على شرعية عملية الكترونية تنفيذ الأحكام.

وانطلاقًا مما سبق عرضه، يصبح من الضروري تحديد مفهوم خاص بالتنفيذ في ضوء الوسائل الإلكترونية. هذا الذي يوضح مدى إمكانية تطبيق هذه الوسائل من عدمه، والأهم من ذلك، سيبين ما إذا كان من الممكن تطبيق تلك الوسائل على السبل التنفيذية، وعلى ضوء هذا، يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي: ما مدى نجاعة تنفيذ الأحكام القضائية المدنية إلكترونيا؟ وما هي قواعد وضمانات العمل القضائي بموجبها؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي لإبراز الجوانب العامة بالموضوع، كما تم توظيف المنهج المقارن لتحليل كيفية تطبيق الوسائل الإلكترونية في تنفيذ الأحكام القضائية المدنية في أنظمة قانونية مختلفة، وذلك بهدف استخلاص أفضل الممارسات والحلول الممكنة.

وفق خطة ثلاثية تم تقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاث محاور، خصص المحور الأول لمفهوم إلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية المدنية و أثارها، أما المحور الثاني، فتناول الإجراءات التنفيذ الالكتروني للأحكام القضائية المدنية وصورها. وأخيرا تطرقنا إلى ضمانات تنفيذ الأحكام القضائية المدنية الكترونيا في محور ثالث بالدراسة

المحور الأول: مفهوم إلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية المدنية

من خلال دراسة موضوع تنفيذ الأحكام القضائية، لم يتم إيجاد تعاريف مستقرة فقهيا أو قانونيا لإلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية المدنية كمدلول لمفهومها، لذا سيتم استفاء تعريف له من مفهوم القضاء والتقاضي الالكتروني في مرحلة أولى ثم التعريج إلى الوسائل الإلكترونية المستعملة في عملية التنفيذ الالكتروني للأحكام القضائية المدنية في مرحلة ثانية الماما بهذا المحور من الدراسة.

أولا: تعريف التنفيذ الالكتروني للأحكام القضائية المدنية

قبل وضع تعريف خاص بالتنفيذ عبر الوسائل الإلكترونية، لابد من توضيح تعريف التنفيذ في شكله الحالي؛ فالتنفيذ حسب ما يراه بعض الفقهاء أنه: "الرضوخ للأحكام القضائية المشمولة بالنفاذ لما لها من طبيعة آمرة وملزمة عن طريق الجهات المعنية بالأمر طبقا لقواعد قانونية منظمة حسب شكل التنفيذ سواء كان شخصيا أو مالا او إجراء أو نص قانون" (رندا، 2022، ص 146).

فالتنفيذ إذن هو الوسيلة القانونية التي تسمح بموجب سند تنفيذي ويكون التنفيذ إما رضائيا أو جبريا بواسطة السلطة العامة تحت إشراف القضاء بغية إجبار المدين على ما بذمته نحو الدائن.

وتأسيسا على ما سبق، يمكن تعريف التنفيذ عبر الوسائل الإلكترونية على أنه: "استعادة الحقوق التي اقرها القضاء للمنفذ له وتنفيذها ليتم الحصول عليها من خلال الوسائل الإلكترونية الحديثة في الإطار المسموح به واقعا مستهدفين سرعة التنفيذ والتغلب على إشكالياته".

فالتنفيذ عبر الوسائل الإلكترونية لن يصبح هو الأصل مهما بلغ قدر التطور في المنظومة، لأن هناك الكثير من الحالات التي لا يمكن التنفيذ فيها إلا بالشكل المباشر كإخلاء العقارات أو هدمها، وهنا لم تستخدم كلمة "تقليدي" فالأمر ليس بين تقليدي وإلكتروني، بل بين وسائل مباشرة ووسائل إلكترونية مساعدة، في حل التنفيذ بالشكل المباشر وبمجرد زوال سبب التعذر يتم التنفيذ المباشر حتى لو لدينا إمكانية تنفيذه إلكترونية (رندا، 2022، ص 147).

ثانيا: أثر إلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية المدنية

اعتنى الفقه القانوني بدراسة الجوانب الايجابية والسلبية في هذا الاتجاه الحديث، الذي يعتبر نقلة نوعية في تنظيم وتطوير مرفق العدالة فيما تعلق بتنظيم إجراءات التقاضي وتنفيذ عنصر الأحكام القضائية المدنية موضوع الدارسة؛ وعليه، سيتم إيضاح أثر إلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية المدنية من خلال العنصرين التاليين:

1- الآثار الايجابية لإلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية المدنية

تتعدد إيجابيات رقمنة تنفيذ الأحكام القضائية المدنية، وتتجاوز مجرد تبسيط الإجراءات، وفي مقدمة هذه الإيجابيات تأتي السرعة الفائقة والدقة المتناهية في إنجاز عمليات التنفيذ، فباستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة، كتطبيقات الهواتف الذكية المخصصة، يمكن إطلاق برامج ذكية متكاملة تتيح للمستفيدين والقائمين على التنفيذ بدء العملية وتتبع جميع خطواتها ومراحلها بكل سهولة ويسر غير مسبوقين (ابو طالب، 2019، ص25).

وبالنتيجة تلغي هذه الرقمنة الحاجة الملحة للانتقال الفعلي إلى مواقع جغرافية معينة، سواء كان ذلك للمحضر القضائي،او معاونيه، أو حتى الأطراف المعنية؛ فبدلاً من التنقل بين المحاكم والمؤسسات، يمكن إنجاز العديد من المهام إلكترونيا، مما يوفر وقتا وجهدا كبيرين للجميع، وهذا لا يقلل فقط من الأعباء اللوجستية والإدارية، بل يساهم أيضا في تسريع وتيرة عمل القضاء، حيث يتم تنفيذ الأحكام في وقت أقل وبكفاءة أعلى، مما يزيد ذلك في ثقة النظام القضائي ويضمن وصول الحقوق لأصحابها بشكل أسرع، كما أن الدقة التي توفرها الأنظمة الإلكترونية تقلل من الأخطاء البشرية المحتملة في معالجة البيانات والإجراءات، مما يزيد من موثوقية عملية التنفيذ ككل.

2- الآثار السلبية لإلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية المدنية

بالرغم من الايجابيات المتعددة لعمليات تنفيذ الأحكام القضائية إلكترونيا، إلا أنها تشوبها بعض السلبيات التي يجب أن تتفاداها السلطة القائمة بالتحول الرقمي للقضاء التنفيذي، ومنها المساس إلكترونيا بالبيانات الشخصية لأطراف التنفيذ كتهديد إلكتروني لها، إذ يرى العديد من الفقه القانوني أن مخاطر تأمين الخصوصية هي من أخطر التهديدات الحقيقية التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على استقرار منظومة العدالة كافة (ابو الحسن، مصر ،ص 316).

وحل ذلك التأمين المتشدد لمنظومة العدالة الإلكترونية من خلال تشفير بيانات المحكمة كتدبير إحترازي في مواجهة الاختراقات المجرمة، وتأمين سرية

البيانات للتعامل مع محاولات الولوج عبر المصرح به (ابو طالب، 2019، ص 28)، كضمانة للأخذ بالتنفيذ الإلكتروني للأحكام القضائية المدنية وعدم الإحجام عنه، بل أخذ كل الاحتياطات الممكنة لتأمين منظومة العمل بالتنفيذ الإلكتروني.

كما يرى بعض الفقه أن اعتماد إلكترونية تنفيذ الأحكام القضائية المدنية يحد من مبدأ المواجهة بين الخصوم حيث لا يمكن مساواة التفاعل الالكتروني مع التفاعل المادي بين الخصوم (خليل وعبد الناصر، 2014، ص209).

غير أن هذايمكن جليه بتطوير نظام الإبلاغ الالكتروني ليشمل الإعلانات وكذلك إجراءات التنفيذ، بحيث يتم تفعيل ميزات إلكترونية معروفة حاليا كالرسائل القصيرة أو البريد الالكتروني أو حتى تنبيهات الهاتف المحمول بالإشعار الفوري بخطوات التنفيذ لأطراف التنفيذ وهذا من شأنه تسريع عملية التنفيذ.

إلا أنه وبالرغم من السلبيات التي تم إيرادها تبقى الايجابيات التي تنجم عن رقمنة منظومة تنفيذ الأحكام القضائية تفوقها، كما يمكن لبعض الجهد والتخطيط الجيد أن يتم تنافي العديد من هذه السلبيات، لذا يرى الباحث ضرورة الأخذ بهذه الخطوة الفعالة نحو تحديث منظومة تنفيذ الأحكام القضائية نظرا لمنافعها وايجابياتها المتعددة كحصانة حقيقة لتفعيل التنفيذ الالكتروني للأحكام القضائية المدنية.

المحور الثاني: إجراءات التنفيذ الالكتروني للأحكام القضائية المدنية وصورها

حتى يكون الحكم القضائي المدني قابلا للتنفيذ إلكترونيا، لابد من مجموعة شروط ومراحل تكون واجبة التقيد بها وإتباعها إجرائيا بصفة ملزمة من طرف المنفذ له صاحب التنفيذ من جهة، وشروط متعلقة بالسند القضائي الإلكتروني ذاته من جهة ثانية، وهو ما سيتم تناوله في العنصر الأول من هذا المحور، ثم التعريج في عنصر ثاني لدراسة الصور العملية لإلكترونية تنفيذ الأحكام

وتتمثل إجراءات التنفيذ في عدة خطوات على النحو التالي:

أولا: قواعد التنفيذ الالكتروني للأحكام القضائية المدنية

1- أن يكون التنفيذ الالكتروني للحكم القضائي المدني ممكنا

وذلك كالحجز على أموال المدين المودعة بالمؤسسات المالية والبنكية و تتجلى أهميتها كونها وسيلة قانونية تفتح المجال لحامل السند التنفيذي الالكتروني من اجل اللجوء إلى التنفيذ الجبري بهدف استرجاع حقه إلكترونيا بأقل جهد وسرعة في التنفيذ عن طريق طبعا المحضر القضائي القائم بالتنفيذ.

2- أن يكون الحكم القضائي الصادر إلكترونيا

يتضمن إلزام المحكوم عليه أو الطرف المنفذ عليه بالقيام بعمل أو الامتناع عن القيام به كما يمكن أن يتضمن بدفع مبلغ مالي محدد القيمة.

3- أن يكون السند التنفيذي ممهور بالصيغة التنفيذية إلكترونيا

توقع وتسلم النسخة المهور بالصيغة التنفيذية من طرف أمين الضبط إلى المستفيد من الحكم الذي يرغب في متابعة تنفيذه (بوخالفة، 2023، ص 138).

ويلاحظ في هذا المجال إمكانية الاستفادة من الوسائل الإلكترونية في عملية تحويل السند التنفيذي من الورقي إلى الالكتروني فبعد إصدار الحكم القضائي المدني إلكترونيا وفق ما تم بيانه سابقا يتم توقيعه إلكترونيا من قبل أمين الضبط ثم يلزم بإرساله عبر البريد الالكتروني إلى المستفيد من الحكم طالب الصيغة التنفيذية إلكترونيا.

4- إعلان لسند التنفيذي إلكترونيا

من البديهي أن الشخص الصادر في مواجهته الحكم من خلال إتباع نظام التقاضي الالكتروني كان يقوم بمتابعة إجراءات دعواه عن طريق بريد الكتروني خاص به معلوم للمحكمة حيث حين يقوم بأدراج البريد الالكتروني الخاص بالمحكوم ضده على اعتبار أن هذا البريد يقوم مقام الشخص و الموطن لذا سيكون

من السهل إعلان السند التنفيذي و ضمان رؤية الشخص للإعلان كونه قام باستعمال ذات البريد خلال سريان الدعوي ذاتها(رندا، 2022، ص150).

ويقصد بإعلان السند التنفيذي إلكترونيا إعلام المنفذ عليه إلكترونيا بالحكم القضائي المدني المهور بالصيغة التنفيذية إلكترونيا عبر وسائل التبليغ الالكتروني كالبريد الالكتروني و إلزامه بموجب الإعلان و تكليفه بالوفاء في اجل معين يحدده القانون وذلك بواسطة المحضر القضائي أو القائم بالتنفيذ حتى يكون التبليغ رسميا.

وبحديثنا عن التبليغ الالكتروني نجد أن المشرع الجزائري لم يعرفه وأنما نص عليه بداية في قانون عصرنة العدالة رقم 15-03 في المادة 9 منه (القانون 15-03 لمتعلق بعصرنة العدالة)، ليكرسه مجددا في تعديل قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 22-13 في المادة 840 منه (القانون 22-13 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات المدنية والإدارية).

وبالرجوع الى التعريفات الفقهية للتبليغ الالكتروني عرفته بأنه: "عمل إجرائي يتم من خلاله إعلام الخصم بأي إجراء قضائي يتخذ في مواجهته باستعمال الوسائل الإلكترونية دون الحاجة إلى الانتقال المادي و البحث عن موطن الشخص المحكوم عليه (لميش، 2024، ص 339)، أو انه هو الآلية الرسمية التي يتعين بها إبلاغ الخصم بالإجراء المتخذ في مواجهته باستخدام التقنيات الإلكترونية الحديثة (بدر بن عبد الله، 2021، ص 755)، والجدير بالذكر أن المشرع الجزائري تكلم بصراحة عن التبليغ الالكتروني دون تحديد الوسيلة المستعملة في التبليغ وترك المجال مفتوح وعليه من بين الوسائل الإلكترونية التي يمكن استعمالها في التبليغ البريد الالكتروني أو الرسالة النصية قصيرة (SMS)، أو عن طريق الحساب الالكتروني عند قيام المنفذ عليه أو المتقاضي فتحه عند المطالبة القضائية أثناء طرح النزاع أمام القضاء (جميري، 2023، ص 254).

أما عن المحكوم عليه الذي صدر ضده حكما غيابيا و ليس بريده الالكتروني معلوم للمحكمة فقد نهجت بعض الدول طريقة تتبع رقم الهاتف أو البطاقة

البنكية الإلكترونية التابعة للشخص المحكوم عليه لتحيد مكانه و التوجه له مباشرة بالقوات التابعة لإدارة التنفيذ لاتخاذ الإجراءات اللازمة في مواجهته (رندا، 2022، ص151).

ثانيا: صور التنفيذ الالكتروني

بعد الانتهاء من المرحلة التمهيدية لعملية التنفيذ الالكتروني أو بما يسمى بالتنفيذ المباشر والمتمثلة في استرجاع السند التنفيذي وتبليغه إلكترونيا عن طريق المحضر القضائي أو الجهة القائمة بالتنفيذ حسب كل نظام قضائي للدول، وبعد انتهاء الآجال القانونية الممنوحة للمنفذ عليه للاستجابة الطواعية لمضمون السند التنفيذ الصادر ضده، يقوم القائم بالتنفيذ أو المحضر القضائي بتحرير ضد المنفذ عليه محضر إمتناع عن التنفيذ إلكترونيا ومبدأ عملية التنفيذ غير المباشر على أصول وأموال المدين المنقولة والعقارية إذا كان موضوع الإلزام في السند التنفيذي الالكتروني يتعلق بدفع مبلغ معين.

وعليه تكون الأحكام القضائية المدنية متعلقة بالجانب الإجرائي أما إذا كانت خارجة عنه فانه يمكن حل إشكالياتها من خلال الوسائل الإلكترونية سوف تقوم بعرضها طبقا لطبيعة الحكم الصادر على الحق محل التنفيذ وليس طبقا لتكييف الدعوى، وذلك كون ان طبيعة الحكم الصادر ذاته هو المعيار الذي يحدد مدى إمكانية تنفيذه إلكترونيا فعلى سبيل المثال الأحكام والقرارات المدنية الصادرة عن الأقسام أو الغرف العقارية والمتعلق الإلزام بمنطوقها حول إخلاء عقار أو فتح ممر أو استرجاع عين مؤجرة لا يمكن تنفيذها إلا بالشكل المباشر التقليدي الميداني وبصفة مادية وتجسيد التنفيذ على أرض الواقع، لذا ومهما تطورت الأساليب التكنولوجية لا يمكن تنفيذ مثل تلك الأحكام إلكترونيا (رندا، 2022، ص151).

وتختلف صور التنفيذ الالكتروني للأحكام القضائية المدنية على حسب محل التنفيذ وقابلية استعمال الوسائل الإلكترونية في عملية التنفيذ و يمكن حصر هذه الصور فيما يلي:

1- التنفيذ الالكتروني في الحقوق المالية

يكون تنفيذ الأحكام الصادرة بشأن الحقوق المالية واقعا إما على عقار أو على منقول، ومن هنا يأتي السؤال المفترض وهو هل التنفيذ الالكتروني في الحقوق المالية سوف يشمل كلا القسمين أو سيصعب على احدهما؟

الحق المالي المنقول: هناك الكثير من الدعاوي القضائية التي صدر فيها أحكام يكون الحق المطالب فيها هو حق مال منقول مثل حكم بدفع مبلغ مالي على سبيل التعويض أو مبلغ مالي مستحق الوفاء به كدين و يقصد بالمبلغ المالي هنا هو المال في صورته النقدية وهو أمر يسهل تنفيذه عبر وسائل الدفع الإلكترونية في حال تعذر الوفاء بالطرق التقليدية لسفر المحكوم ضده أو حدوث قوة قاهرة أو غيره من الأسباب المؤدية لعدم التنفيذ وهو الأمر الذي طبقته بالفعل دول الاتحاد الأوروبي وأشاروا إلى أن الأمر لم يقتصر على تنفيذ العديد من الأحكام المحفوظة لديهم لتعذر تنفيذها بل أيضا ساهم الأمر في دعم الوضع الاقتصادي لديهم وذلك كون أن كل محكوم ضده متواجد خارج البلاد يقوم بالدفع من خلال حسابه البنكي المتواجد في بلدة أخرى مما ساهم في دعم سوق العملة لديهم خاصة في تنفيذ الأحكام الخاصة بالدعاوي التجارية (الشركات).

أما بالنسبة لتنفيذ الحق المالي العقاري بالوسائل الإلكترونية فالأصل هو التنفيذ المباشر ولكن في حال حدوث ما يستدعي اللجوء لوسيلة أخرى تمكنا من التنفيذ سيكون الأمر جائزا من وجهة نظرنا في بعض الحالات وغير جائز في حالات اخرى فعلى سبيل المثال نقل الملكية يتم بمجرد تسجيل العقد وعليه يكون نقل الملكية من الأحكام السهل تنفيذها إلكترونيا كونها تنضم لمسألة إلكترونية مكاتب الشهر العقارية ثم بالنسبة للبيع الجبري يقصد به حكم المحكمة ببيع العقار بالمزاد العلني بالطريقة التي اقرها قانون المرافعات ويباشر هذا المزاد محكمة التنفيذ وتأسيسا على ذلك من الممكن تطبيق نظام الجلسات الإلكترونية على المزادات العلنية ومبدأ العلنية هنا لا جدال في تحقيقه كون أن العلانية هنا يقصد بها مشاركة جميع من يرغب في المشاركة بالمزاد حيث تقوم المحكمة بالإعلان عن المزاد

من خلال الموقع الالكتروني الخاص بها و كذلك جميع منصاتها الإلكترونية وتحديد الرابط الذي سيتم التسجيل من خلاله ودفع المبلغ التأميني للمزاد في الحساب الالكتروني الخاص بالمحكمة بدلا من إيداع المبلغ، بالشكل التقليدي في خزنة المحكمة وكذلك تحديد موعد المزاد والتطبيق المراد تحميله لتتم جلسة المزاد مباشرة على مرأى ومسمع من قبل جميع المشاركين تحت إشراف قضائي (رندا، 2022، ص155).

2- التنفيذ الالكتروني في قضايا شؤون الأسرة

ومجاله أحكام الطلاق والخلع واثبات الزواج والنسب: تلك الأحكام كلها يستلزم لتنفيذها اتخاذ إجراءات حددها القانون دون الحاجة للرجوع لشخص المحكوم في مواجهته أي لا حاجة للذهاب للزوج لتنفيذ حكم الطلاق أو الخلع وكذلك إثبات صحة عقد زواج أو نسب طفل لوالده فبمجرد حسم المحكمة للأمر يصبح الحكم الصادر سواء بالوسائل الإلكترونية أو التقليدية كافيا في حد ذاته ولا حاجة للمواجهة فهذه الأحكام في ظل نظام التقاضي التقليدي تنفيذها لا يسبب أي إشكاليات، عادة ما تكون الإشكالية أثناء فترة التقاضي ذاتها و طول مدة نظر الدعوى التي تتميز بطبيعة مختلفة عن أي دعوى قضائية أخرى حيث أنها النوع الوحيد من الدعاوي التي يكون الهدف منها الحصول على الحكم وليس تنفيذه كون انه بمجرد صدور الحكم يتم إثبات الحق فيه دون حاجة للتنفيذ.

المحور الثالث: ضمانات الكترونية بتنفيذ الأحكام القضائية المدنية

تعتبر ضمانات الكترونية بتنفيذ الأحكام القضائية المدنية تلك الأليات القانونية والتقنية مجتمعنا والتي تهدف إلى حماية حقوق أطراف التنفيذ اثناء إستعمال الوسائل الرقمية في تنفيذ الأحكام المدنية ، ويمكن تقسيمها في العموم إلى ضمانات عامة وأخرى خاصة متعلقة بعملية التنفيذ الإلكتروني بالأحكام المدنية في حد ذاتها

أولا: الضمانات العامة

وهي الضمانات المحيطة بمنظومة التنفيذ الإلكتروني بصفة عامة غايتها تأمين الإطار القانوني والمؤسسي والتقني الذي تتم داخله عمليات التنفيذ كمنظومة حماية شاملة لعملية التنفيذ الإلكتروني بالاحكام القضائية المدنية.

ويدخل تحت طيها المبادئ التالية :

1- مبدأ الشرعية وسيادة القانون كأساس للتنفيذ الإلكتروني

والذي يلزم أن تكون جميع أعمال التنفيذ الإلكتروني يستند إلى نص قانوني صريح صادر عن السلطة التشريعية أو بناء على تفويض منها ، وهو ما حددته المادة 15 من دستور 2020

" تخضع الهيئات والمؤسسات العمومية للقانون وتعمل في إطار المرفق العام ووفق مبادئ المساواة والإستمرارية والقابلية للتكيف". على أن تظل أعمال التنفيذ الإلكتروني في جوهرها عملا قضائيا ملزما تحكمه مبادئ العلنية والعدالة والمشروعية.

2- مبدأ الحق في التقاضي وحق الدفاع في البيئة الرقمية

وهو ضمانة أساسية حتى لا يصبح التنفيذ الإلكتروني عرضة للمساس بمبدأ الوجاهة والمساواة في الخصومة ومن مدلولاته ما يلي:

- تمكين المنفذ عليه عبر منصة رقمية آمنة وموثقة من الإطلاع على ملف تنفيذه وإستعاره بكل إجراء تنفيذي يتخذ في حقه إضافة إلى تمكينه من الإعتراض والطعن عبر نفس المنصة على كل إجراء تنفيذ جاء ضده على إعتبار أنها من الحقوق الأساسية المكفولة دستوريا عملا بأحكام المادة 58 من الدستور التي تنص " يضمن حق الدفاع في جميع مراحل التحقيق والمشابهة.

3-مبدأ حماية الخصوصية والبيانات الشخصية وضمان الرقابة المؤسساتية

يتعين على الإدارة القضائية وفي إطار حماية الحياة الخاصة والبيانات الشخصية إتباع بنية تقنية مؤمنة تضمن سرية البيانات ومنع الوصول غير المصرح

به وأن تفرض على أعوان التنفيذ والمحضرين القضائيين واجب المحافظة على السر المهني الرقمي ومن مقتضياتها عمليا ما يلي:

- إخضاع قواعد البيانات التنفيذية لرقابة سلطة وطنية مختصة بحماية المعطيات الشخصية كما هو معمول به في التجربة الأوروبية بموجب اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) ، مع تفعيل أنظمة المصادقة الثنائية عند الدخول إلى المنصات القضائية وإستخدام تقنيات التشفير الإلكتروني لحماية الإتصال بين القاضي والأطراف، على أن يبقى إدارة المنصات الإلكترونية القضائية تحت سلطة وزارة العدل وبإشراف مباشر من المجلس الأعلى للقضاء أو هيئة قضائية مختصة.

كما يفضل إنشاء أو إستحداث مصلحة مركزية للرقابة الرقمية القضائية تتولى مراقبة سلامة الإجراءات التقنية والقانونية للتنفيذ الإلكتروني.

وهو ما نلاحظه من خلال التجربة الفرنسية إذ تخضع المنصة القضائية Telerecours لإدارة وزارة العدل لكن تحت إشراف مجلس الدولة الذي يضمن الطابع القضائي والسيادي لعملية التنفيذ الإلكتروني.

ثانيا: الضمانات المتعلقة بعملية التنفيذ الإلكتروني للأحكام المدنية ذاتها

تهدف هذه الضمانات إلى حماية أطراف التنفيذ أثناء مباشرة الإجراءات فعليا عبر الوسائل الرقمية بما يضمن العدالة والشفافية وعدم المساس بالحقوق، وبمنع التعسف أو الإختراق أو التلاعب بالمعطيات.

ولعل من الركائز الأساسية لحماية عملية التنفيذ في البيئة الرقمية ما يلي:

1-ضمان إعلان السند

يعد إعلان السند التنفيذي الخطوة الأولى في مرحلة التنفيذ الإلكتروني للأحكام القضائية المدنية وحتى يكون هذا الإجراء صحيحا يجب أن تتوافر فيه مجموعة من الشروط الإجرائية والتقنية متمثلة في :

أ- **إعتماد وسيلة رسمية للإعلان الإلكتروني** عبر منصة قضائية إلكترونية تشرف عليها وزارة العدل.

ب- **تحديد هوية المبلغ له رقميا**: يجب التأكد من هوية متلقي التبليغ عبر آليات التحقق الإلكتروني المعتمدة مثل الهوية الوطنية الرقمية أو الشهادة الإلكترونية المعتمدة.

ج- **الإشعار بالتسليم الإلكتروني**: لا يعتد قانونا بالإعلان إلا بعد تأكيد المتلقي إستلام الإشعار بواسطة توقيع إلكتروني أو رمز(OTP).

د- **توثيق الإعلان في سجل رقمي مؤرخ**: كل إعلان للسند التنفيذي يسجل في نظام إلكتروني مؤرخ يبين تاريخ الإرسال والإستلام ليستند إليه كدليل في حال النزاع.

ويترتب على إعلان السند التنفيذي الإلكتروني الصحيح بدء سريات مهلة التنفيذ وبالمقابل فإن أي خلل في نظام الإشعار الإلكتروني له كغياب دليل التسليم الإلكتروني يبطل الإجراء ويعتبر كأن لم يكن.

2- ضمانات الحجز والتحويل

بعد إعلان السند التنفيذي إلكترونيا وإنتهاء مهلة التنفيذ الإختياري بإرادة المنفذ عليه تأتي عملية التنفيذ الجبري ضد المنفذ عليه عن طريق الحجز على أمواله المنقولة ثم العقارية ،إذ يعد الحجز الإلكتروني من أخطر مراحل التنفيذ لأنه يمس بحقوق مالية للأفـراد لذلك يجب أن يتم وفق أمر قضائي رقمي مـوثق صادر عن قاضي التنفيذ

أو رئيس المحكمة للجهة القضائية الموجودة بها الأموال المنقولة ،إذ يعد الإذن القضائي الرقمي شرط جوهري كضمانة تسبق أي عملية حجز أو التحويل للأموال المحجوزة مع منح ضمان حق الطعن الإلكتروني من طرف المنفذ عليه في أوامر الحجز خلال أجل قانوني محدد عبر نفس المنصة الصادر بها أمر الحجز الإلكتروني في إطار تنفيذ الأحكام القضائية المدنية إلكترونيا.

3- ضمانات الإثبات الإلكتروني لعملية التنفيذ

تعد ضمانات الإثبات الإلكتروني من الركائز الأساسية لحماية مشروعية التنفيذ الإلكتروني للأحكام القضائية المدنية، إذن تضمن توثيق كل إجراء تنفيذي رقميا وفق معايير قانونية وتقنية دقيقة.

وتتمثل أهم هذه الضمانات في المحضر القضائي الإلكتروني المرفق بتوقيع إلكتروني مؤهل وفق للقانون 15- 04 المتعلق بالتوقيع والمعطيات الإلكترونية كما تؤمن الجهة القانونية لكل إجراء تنفيذي قانوني عبر السجل الزمني الرقمي الذي يثبت تاريخ وساعة كل عملية تنفيذ مما يمكن الرقابة القضائية عليها ، كما يعزز ذلك شهادات المصادقة الإلكترونية الصادرة عن هيئات معتمدة لتأكيد هوية القائم بالإجراء وصحة المعطيات فضلا عن تخزين المحاضر والوثائق الإلكترونية في خوادم مؤمنة تابعة لوزراة العدل،مما يمنع التلاعب أو التعديل فيها إلا بإذن قضائي، وتعتبر هذه المعطيات الموثقة ذات جهة قانونية كاملة طالما صدرت وفق الضوابط التقنية والقانونية المعتمدة مع إتاحة الحق للأطراف في الطعن في الجهة عند وجود أي خلل في النظام أو غياب المصادقة الرسمية وبهذا يصبح الإثبات الإلكتروني وسيلة فعالة لضمان النزاهة والشفافية في التنفيذ الإلكتروني للأحكام المدنية.

الخاتمة

مما لاشك فيه أن استعمال الوسائل الإلكترونية الحديثة في مجال تنفيذ الأحكام القضائية المدنية في حاجة إلى نظرة تشريعية قبل العملية لتحديد موقع التنفيذ في خريطة التقاضي الإلكترونية بهدف وضع أية جديدة في عملية تنفيذ الأحكام القضائية سريعة وعملية في رد الحقوق لأصحابها وخلفا لمنظومة قضائية ناجعة يحقق الأمر القضائي وتسهم بشكل كبير في استعادة المواطن الثقة بعدالته وتعززها أكثر مما كانت عليه لديه من قبل.

ومن خلال دراسة موضوع الحال، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يذكر منها:

- التنفيذ الإلكتروني للأحكام القضائية المدنية يمكن وصفه أنه تنفيذ غير مباشر والذي هو الأصل والتنفيذ الإلكتروني هو الاستناد والفرع وليس بديلا عنه إذا لا يمكن اعتماده بشكل مطلق دون التنفيذ بالشكل المباشر الأصلي التقليدي؛

- حصر التنفيذ الإلكتروني الأحكام القضائية المدنية في نطاق معين باعتبار أنه يستحيل تنفيذ بعضها بالوسائل الإلكترونية كالأحكام العقارية القاضية بإخلاء العين المؤجرة؛
- ظهور عدم وضع المشرع الجزائري أي نظام يتعلق بالتنفيذ الإلكتروني للأحكام القضائية المدنية، مما شكل فجوة رقمية وتشريعية في هذا المجال بينها وبين بعض التشريعات العربية والأوروبية، لا تعيق الحدود الجغرافية والسياسية بتنفيذ الأحكام القضائية المدنية إلكترونيا مادام الأمر غير متعلق بعقار واقع في الخارج ولا تمس بسيادة الدولة الجارية عليها عملية التنفيذ إلكترونيا مكان أموال المدنيين المنقولة، فالوسائل الإلكترونية لا تعرف الحدود والمسافات بل تسبح في قضاء خاص بها يمتاز بالسرعة والإنجاز وعدم التسبب في أي عناء أو إرهاق لمستخدميه.

أما بالنسبة للاقتراحات فتتمثل في:

- وضع واستحداث منصة إلكترونية تسهل عمل المحضر القضائي في عملية التنفيذ الإلكتروني الأحكام القضائية المدنية والتي تعمل على رابط معين بالمحكمة والمجالس القضائية وكذا المؤسسات المالية والعمومية المرتبطة بعملية التنفيذ مع الاستعانة في ذالك بالوسائط الإلكترونية الحديثة ضمانا وتفصيلا لسرعة التنفيذ؛
- استحداث المشرع الجزائري لقانون ينظم عملية التنفيذ الإلكتروني للأحكام القضائية وجعلها وسيلة مساعدة لعملية التنفيذ وليس بديلة عن عملية التنفيذ التقليدي للأحكام القضائية المدنية؛
- تفعيل الربط الإلكتروني لأطراف التنفيذ والمحضر القضائي القائم بالتنفيذ من استخراج النسخة التنفيذية إلكترونيا ووصولا إلى تنفيذها بالوسيلة الإلكترونية وحتى حل إشكالات التنفيذ المتعلقة بتنفيذ الأحكام القضائية المدنية إلكترونيا.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

- أبو طالب، نادية .(2019) .المحاكم الإلكترونية، إجراءاتها وقانونية تطبيقها في الأردن. عمّان، الأردن: آلان ناشرون وموزعون.
- بن قديدة، عمر .(2019) .الإثبات الإلكتروني في القانون الجزائري والمقارن .دار هومة.
- عطية، إسماعيل .(2022) .آليات تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني وتنفيذ الأحكام القضائية في ضوء الوسائل الإلكترونية: دراسة مقارنة .دار الكتب والدراسات العربية.

المقالات

- بن زينة، محمد .(2022) .النظام القانوني للتنفيذ الإلكتروني للأحكام القضائية .مجلة القضاء والقانون، .(23)
- بن عودة، دفتيحة .(2021) .الحجية القانونية للمحررات الإلكترونية في الإثبات المدني . مجلة الدراسات القانونية، جامعة الجزائر1، .(14)
- بوخالفة، عبد الكريم .(2023) .نحو قضاء إداري إلكتروني في الجزائر .دفاتر السياسة والقانون، 15.(02)
- إبراهيم، خليل حسن؛ وعبد الله، عبد الناصر .(2014) .مقترحات للإصلاح القضائي .مجلة الفكر القانوني والاقتصادي بنها، كلية الحقوق، جامعة بنها، .(06)
- جميري، وردة؛ ودحموش، فايزة .(2023) .التقاضي الإداري الإلكتروني في الجزائر .مجلة الاجتهاد القضائي، 15.(32)
- لميش، عبد السلام .(2024) .وسائل التبليغ القضائي الإلكتروني .دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، 08.(01)
- المطرودي، بدر بن عبد الله محمد .(2021) .أحكام التبليغ القضائي الإلكتروني .مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، .(198)

رسائل جامعية

- أبو الحسن، أحمد عبد العزيز .(2022) .النظام القانوني للبيانات الشخصية الرقمية . رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مصر.

القوانين والمراسيم

- الجزائر .(2008) .القانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

- الجزائر .(2015) .القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، المؤرخ في 01 فيفري 2015 .الجريدة الرسمية، (06)، المؤرخة في 10 فيفري 2015.
- الجزائر .(2015) .القانون رقم 15-04 المؤرخ في 01 فبراير 2015 المتعلق بالتوقيع والمعطيات ذات الطابع الإلكتروني .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (15).
- الجزائر .(2018) .القانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية .الجريدة الرسمية، (28).
- الجزائر .(2022) .القانون رقم 22-13 المؤرخ في 12 جويلية 2022 المعدل والمتمم للقانون رقم 08-09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية .الجريدة الرسمية، (48).
- الجزائر .(2020) .المرسوم التنفيذي رقم 20-343 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات استعمال التوقيع الإلكتروني في المعاملات الإدارية والقضائية.